الاثار الاقتصادية لظاهرة الارهاب: الاقتصاد العراقي انموذجا للمده (2014-2020)

The economic effects of the phenomenon of terrorism: the Iraqi economy as a model For the period (2014-2020)

الباحثة : هالة حمزة عزيز
ماجستير/ العلوم الاقتصادية
Researcher: Hala Hamza Aziz
Master/Economic Sciences
halahamzaalkuzaie@gmail.com
ا.د.عبد العظيم عبد الواحد الشكري
جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد
Prof. Dr. Abdel Azim Abdel Wahed Al Shukri
Al-Qadisiyah University/College of Administration and Economics
abduladheem.alshukri@qu.edu.iq

المستخلص

تُعد ظاهرة الإرهاب من أهم القضايا المطروحة على الساحة العراقية والعربية والعالمية نظراً لما تتمتع به من أهمية تتصل بالأمن الداخلي والخارجي والاستقرار المجتمعي والاقتصادي.

فالإرهاب يعمل على ارباك الأنظمة السياسية والاقتصادية فضلا عن الأفراد المدنيين وذلك من خلال استخدام كل آليات الترهيب والدمار من قتل وتهجير وخطف ونهب للثروات. بغض النظر عن الاسباب التي ادت الى ظهور الارهاب في العراق الا انه اصبح امرا واقعا له العديد من الاثار الاقتصادية بل اثر على مجمل حركة الاقتصاد العراقي ولم ينجا اي نشاط منه ، فسبب الإرهاب خسائر مادية وبشرية اثرت سلبا على فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية، عبر ما خلّفه من خسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل والبنى الارتكازية، وهروب رؤوس الأموال الى خارج البلد، كما ادى الى خلق حالات من عدم اليقين والتشويه في الإمكانيات الاقتصادية، فضلا عن التكاليف المباشرة التي لحقت بالاستثمارات في مجال الأمن وكذلك نفقات ترميم و إصلاح ما تم تدميره ، و غير مباشرة من خلال نفقات الدولة على الضحايا الارهاب وعائلاتهم ، ومختلف المصابين من جراء الإرهاب سواء كانت إصابات جسدية ثم أمراض مزمنة أو عقلية ، اذ أن هذه الخسائر الاقتصادية الكبيرة ماهي الا واحدة من عواقب الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: الارهاب، الاقتصاد العراقي

Abstract

The phenomenon of terrorism is considered one of the most important issues raised on the Iraqi, Arab and international scene due to its importance related to internal and external security and societal and economic stability. Terrorism works to confuse political and economic systems, as well as individual civilians, by using all mechanisms of intimidation and destruction, including killing and displacement. Kidnapping and plundering of wealth. Regardless of the reasons that led to the emergence of terrorism in Iraq, it has become a reality with many economic effects. It has even affected the overall movement of the Iraqi economy, and no activity has been spared from it.

Terrorism caused material and human losses that negatively affected the opportunity to achieve economic development, through the loss of human lives, the destruction of foundational structures and structures, and the flight of capital outside the country. It also led to the creation of situations of uncertainty and distortion of economic capabilities. In addition to the direct costs incurred by investments in the field of security, as well as the expenses of restoring and repairing what was destroyed, and indirect through the state's expenses on victims of terrorism and their families, and various people injured as a result of terrorism, whether physical injuries, then chronic or mental illnesses, as these losses Major economic consequences are only one of the consequences of terrorism.

Keywords: terrorism, Iraqi economy

المقدمة

يعد الإرهاب من الظواهر بالغة الخطورة في عالم اليوم ,إذ يشكل خطرا على البشرية كافة بكل تنظيماتها مؤسساتها, ان ظاهرة الإرهاب لها جذور تاريخية قديمة في بلدان الغربية قبل الشرق الاوسط, اذ ان التعصب والارهاب كان ملازما لمختلف مراحل الحياة الغربية والشواهد على ذلك كثيره جدا, وبأشكال متغيره واماكن متعددة لكن المسميات مختلفة, فأصبحت مصد ر يهدد اي اقتصاديات الاكثير من دول العالم, اذ هناك علاقة طردية بين الاستثمار والاستقرار السياسي وبين الامن الفردي والقومي والتنمية الاقتصادية, بمعنى ان التنمية والنمو الاقتصادي يتوقفان على وجود بيئة مستقرة تعزز مسارات واتجاهات التنمية الاقتصادية .

وقد عانى العراق من الارهاب بشكل كبير خصوصا بعد سقوط النظام السابق في عام 2003, لذلك يمكن القول ان الارهاب يعد من اهم تحديات عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العراق وتاثيره من خلال البعد الاقتصادي المتمثل بتكاليف الارهاب واثره المباشر في البنى

التحتية فضلا عن الانفاق العسكري الكبير حدا لمحاربة الارهاب والبعد الاجتماعي والبيئي بسبب خطر الارهاب المباشر على الانسان نفسة لكونه هو الهدف والغاية للتنمية الاقتصادية واثر غير مباشر في خلق انقسام اجتماعي داخل المجتمع العراقي مما اثار النعرات الطائفية والاثنية والقومية التي القت بظلالها على النشاط الاقتصادي فضلا عن البعد البيئي وما خلفه من مشكلات بيئية تستلزم الكثير من العمل لتصحيح المسار ووضع العراق على خريطة النمو الاقتصادي وخلق بيئة اعمال مناسبة لكون العراق يعاني اساسا من مشكلات اقتصادية تتمثل في ريعية واحادية الاقتصاد والمديونية للعالم الخارجي وعدم وجود قطاعات انتاجية سلعية والانكشاف امام الاقتصاد العالمي.

اهمية البحث: تظهر اهمية البحث من اهمية الموضوع الذي تناولته وهو معرفة الاثار الاقتصادية لظاهرة الارهاب على الاقتصاد العراقي للمده (2014-2020)

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الاتي (هل لظاهرة الارهاب اثار اقتصادية سلبية كبيره على بعض قطاعات الاقتصاد العراقي وما هي التكاليف الاقتصادية لهذه الظاهرة؟)

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان لظاهرة الارهاب اثار اقتصادية سلبية كبيره على بعض قطاعات الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014-2020)

اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف منها ما يلي:

1- التعرف على الجوانب النظرية والمفاهيمية لظاهره الارهاب.

2- الوقوف على الأثار الاقتصادية لظاهره الارهاب التي عانى منها الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014-2020).

3- الوقوف على التكلفة الاقتصادية لظاهرة الارهاب في الاقتصاد العراقي. وللمده (2014-2020).

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الاسلوبين الوصفي والتحليلي في دراسة ظاهره الارهاب وأثارها الاقتصادية على بعض قطاعات الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمنية والمكانية للبحث: تتمثل الحدود الزمنية للبحث بالمدة الزمنية الممتدة بين عامي (2014-2020) حيث سقوط بعض المحافظات العراقية بيد العصابات الارهابية ولغاية تحقيق الانتصار عليهم.

اما الحدود المكانية للبحث فقد اتخذت من الاقتصاد العراقي محورا لها.

هيكلية البحث: يتكون هيكل البحث من ثلاثة محاور وهي كما يلي:

المحاور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهره الارهاب.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي في ظل ظاهرة الارهاب.

المحور الثالث: التكلفة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب في الاقتصاد العراقي للمدة (2014-2020).

وينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهره الارهاب

اولا: مفهوم الارهاب

في الحقيقة لم تتفق اغلب التشريعات الجنائية على ايجاد تعريف موحد جامع ومانع لظاهره الارهاب وكل عرفها حسبما يراه كذلك الفقه الجنائي هو الاخر لم يخرج في تعريف محدد وموحد لهذه الظاهرة اذ تختلف هذه التعريفات اختلاف متباين من حيث الزمان والمكان بل ايضا من حيث الاشخاص والموضوع وذلك بحسب الثقافات والايديولوجيات التي يؤمن بها كل باحث او فقيه لقد بلغت اهمية تعريف ظاهره الارهاب حدا دفع الكثير من الدول الى اقامة المؤتمرات والندوات لتحديد مفهومه وعناصره فقد عرفته منظمة الامم المتحدة بانه يهدف الى(التسبب في الموت او أذاي جسدي خطير لمدنيين او غير مقاتلين بهدف ترويع مجموعة سكانية او ارغام الحكومة على القيام بعمل ما او الامتناع عن القيام باي فعل) [1] بينما اوضح مجلس الامن الدولي في قرارة(1566) ان مفهوم الارهاب هو "الاعمال الاجرامية مثل التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل او اصابات جسمانية خطيره او اخذ الرهائن لإشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور او جماعة من الاشخاص او لتخويف جماعة من السكان او ارغام حكومة او منظمة دولية على القيام بعمل ما اوعدم القيام به" فلم يتحقق الاجماع على أي تعريف لظاهرة الارهاب سواء كان ذلك على المستوى العربي ام الاجنبي. [2]

الارهاب في التشريع العراقي: ان المشرع العراقي عرف الارهاب هو كل فعل يقوم به الفرد او الجماعة منظمة تستهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية

---

[1] Toby Archer, International terrorism and Finland, The Finnish Institute of International Affairs, Finland, 2004, p4.

[2] مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة, قرار رقم 1566 الصادر في تشرين الاول/اكتوبر/2004

لصنع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة للاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او بث الرعب او الخوف او الفزع بين الناس او نشر الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية" [1]

ثانيا: صفات الارهاب

ان اهم الصفات المهمة التي تميز الارهاب عن سائر الاعمال الجنائية الاخرى ان المقصود منه العنف والرعب الذي ينطوي على العصابات الإرهابية هو غالبا تأثيرهما على الاخرين لأغلب الضحايا الفعلية ان العمل الاجرامي لا يمكن اعتباره ارهابا الا اذا اجتمعت فيه ثلاث شروط: [2]

1- ارتكاب بعض الاعمال العنيفة بحيث يؤدي الى القتل او اضرار بدنية مهمه.

2- وجود قصد معين او مشروع فردي او جماعي لارتكاب الافعال المذكورة.

3- وجود قصد يتمثل بإيجاد الرعب والخوف لدى شخصيات معينه او جماعات او اشخاص او بين عامه الناس.

وهذه الشروط لجميع صور الارهاب المذكورة ادناه:

1- الارهاب عبر منظمات حكومية: تعهد بعض الدول مهمه الارهاب لمنظمات ارهابيه حكومية غير قوات الجيش او الامن فقد ظهر هذا النوع ابان الثورة الفرنسية ثم الثورة البلشفية في روسيا وبعض الدول وقد اعيد تشكيل هذا النوع من المنظمات في العديد من الدول لممارسة الارهاب والتغلغل في صفوف المنظمات العسكرية او المعارضة او القيام بعمليات ارهابية.

2- الارهاب السياحي: الارهاب السياحي ارهاب حديث حيث تكون ليثير الرعب لدى العديد من دول العالم الثالث نظرا لعدم اهتمام هذه الدول بمواطنيها لهذا تعمل الحركات الارهابية على تهديد السياح الاجانب وقتلهم او اختطافهم لاعتقادهم بان دولهم ستهتم بهم.

3- ارهاب الاقليات: شاع في الوقت الحاضر ارهاب يطلق علية اسم ارهاب الاقليات حيث تحاول الاقلية ان تقوم بعمليات ارهابية من اجل الحصول على استقلالها او المطالبة بالحكم الذاتي او الحصول على مطاليب بالأقلية من ذلك ارهاب الاقلية المسيحية في الشرفة في اندونيسيا والاكراد في تركيا.

---

[1] قانون مكافحة الارهاب العراقي, رقم 13, المادة1, لسنة2005.

[2] عبد المجيد مبلغي واخرون, الارهاب تعريفة واليات مكافحته, مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي, ط1, بيروت, 2015, ص2.

* كوكلاس كلان: منظمة عنصرية ظهرت في امريكا عام 1865 كانت تدعو للعنصرية وتعتقد ان الجنس الابيض هو الافضل اعضائها من اصحاب البشرة البيضاء حصرا من المسيحيين البروتستانت نفذت هذه المنظمة هجمات دامية ضد السود وعلى مدى 151 عاما.

4-الارهاب المحلي: وهو النشاط الارهابي الذي تقوم به الجماعات الارهابية في ذات الدولة الاهداف محدده في نطاق هذه الدولة لا يتجاوز نشاطها حدود الدولة وليس لها ارتباط خارجي وعلية فانه يعتمد بالأساس على الجهد المحلي في التنفيذ والاعداد وضحاياه يكونون من نفس الدولة والنتائج تكون داخلها كما لا يعتمد على التمويل من جهات اجنبية كمنظمة كوكلاس كلان. *

5-الارهاب الدولي: تأخذ الجريمة الارهابية صفة الجريمة الدولية إذا كان أحد اطرافها دولية من خلال اختلاف جنسيات الضحايا عن الفاعلين او الفاعلين فيما بينهم او من خلال مكان تنفيذ الجريمة الإرهابية او التخطيط لها في دولة وتنفيذها في دوله اخرى او الحصول على تمويل أجنبي او الايواء والتواجد على اراضي اجنبية او الاعتداء على اشخاص محميين من قبل القانون الدولي مثل رؤساء الدول واعضاء الهيئات الدبلوماسية. [1]

ثالثا: أسباب ظاهرة الإرهاب

ان ظاهره الارهاب ليست نتيجة لعامل واحد بل هي محصلة لعدة عوامل منها داخلية وخارجية وبيئية واوضاع الزمان والمكان فتنظر النظريات النفسية ان الامراض النفسية او العقلية دورا في زج بعض الاشخاص الى هذا السلوك الارهابي اما النظريات الاجتماعية ففسرت السلوك الارهابي في نطاق العوامل الاجتماعية فرئة ان الاوضاع السياسية والاقتصادية في العالم والبطالة والتناقض المعرفي والاثار الاعلامية والتطورات الرهيبة في الاتصالات والنظرة الغربية الخاطئة للعالم الاسلامي [2] من اهم اسباب الارهاب والعنف على اجمال الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والاعلامية والنفسية الا ان بعض ابرز الاسباب التي يجب دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لأسباب ظاهرة الارهاب هي:

ا- **أسباب تربوية وثقافية:** التي يبدا منها انحراف المسار عند الانسان ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخا ملائما لنشر السموم الفكرية لتحقيق اهداف إرهابية. [3]

2- **أسباب اجتماعية:** فتوسع المشكلات الاجتماعية والتفكك الاسري يجبر الفرد الى الانحراف في السلوك والتطرف في الآراء والغلو في الأفكار ويجعل المجتمع ارضا خصبة لانتشار الظواهر

(1) علي جاسم محمد التميمي, الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع, المجلة الدولية والسياسية, الجامعة المستنصرية, العدد 56, 2023, ص 478.

(2) عبد الرحمن عبد الله احمد, الازمات العالمية دار الكتاب العربي,بيروت,2001,ص(184-186)

(3) عبد العزيز احمدا لدسوقي، اثر الإرهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص(51-53)

الخارجة عن الطبيعة البشرية ودور وسائل الاعلام واجواء الحريات والاهانة والسخرية واذلال الانسان والتربية غير الواقعية. [1]

3- أسباب اقتصادية: عندما دخل الفرد يكفي متطلباته ومتطلبات اسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتا وبالعكس اذا كان دخلة قليلا كان مضطرا وغير راض عن مجتمعه وهذا الشعور يولد عند الانسان حالة من التخلي عن المسؤولية الوطنية والعجز في بعض البلدان عن تلبية احتياجات الانسان الأساسية. [2]

4- **أسباب نفسية:** توجد دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد وتضخم الانا العليا بسبب الشعور المتواصل بالإحباط في تحقيق بعض الأهداف او الرغبات او الوصول الى المكانة المنشودة.

5- أسباب سياسية: ان وضوح المنهج السياسي واستقراره والعمل وفق معايير وضوابط محددة يخلق الثقة والقناعة ويؤسس قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي للأفراد كما ان عدم الوضوح في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع الثقة ويخلق حالة من المواجه بين المواطنين والقيادة السياسية فتبنى جماعات وأحزاب وهذا شكل من اشكال انتشار الإرهاب.

جدول (1) الأسباب التي تدعو الى الانضمام للمنظمات الإرهابية

ت	الاسباب	العدد	النسبة المئوية%
1	مادية	94	%35
2	اجتماعية	59	%22
3	طائفية	32	%11.9
4	إعلامية	23	%8.6
5	دينية	22	%8.2
6	نفسية	21	%7.8
7	سياسية	16	%5.6

المصدر حيدر رحيم علي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2004-2020) مع اشاره خاصة لفترة احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية، العراق، جامعة البصرة، كليه الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2023، ص43.

(1) محمد صابر زاهد، ويلات العنف، بيروت ، دار المجتمع ، 2000، ص43.

[2] محمد فريد غلاب، ظاهرة الإرهاب، دار الحكمة، بيروت، 1998، ص83.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

المحور الثاني

واقع الاقتصاد العراقي في ظل ظاهرة الارهاب

أولا: واقع الاقتصاد العراقي

ان ظاهرة الارهاب تعمل على تدمير الاقتصاد الوطني، إذ ان الارهاب انعكس على اقتصاديات دول العالم دون استثناء، ومنها العراق الذي تعرض لهجمات ارهابية شرسة من حيث عدد العمليات الارهابية والاضرار التي نتجت عنها فكان التأثير كبيرا على الاوضاع الاقتصادية بكافة جوانبها، يعاني العراق منذ سقوط النظام السابق أسوء اداء لنمو الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب العمليات الارهابية وحروب التحرير التي اثرت على اشغال البلاد عن الاصلاحات والعجز عن معالجة الفساد وعدم توافر فرص عمل، إذ كلفت الحرب ضد تنظيمات العصابات الارهابية في العراق مبالغ طائلة والتي بلغت 15% من الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يقدر بنحو 30 مليار دولار، فقد أصبح الاقتصاد العراقي يتشابه الى حدٍ ما بلدان ضعيفة الدخل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول(2) لمؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية.

جدول (2) مؤشرات العراق على وفق الابعاد الاقتصادية

المؤشرات	القيمة
نسبة السيطرة على الفساد.	%6
نسبة الفقر حسب عدد الافراد عند مستوى 5,5 دولار في اليوم.	%35
المرتبة في سهولة ممارسة الاعمال	%10
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي	%8
نسبة المشاركة في القوى العاملة الكلية) % من العدد الكلي للسكان 65-15	%2
نسبة الاناث في القوى العاملة	%2

م.اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2020

يتضح من الجدول (2) بأن المجاميع الارهابية وحالات الفساد التي نشأت بسببها أدت الى جعل البلاد ثالث أسوء معدل بين البلدان ذات الدخل المتوسط، كما عانى العراق من وجود العصابات الارهابية كثيراً، إذ كان يُقدر الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي 33% في عام (2018) عما كان يمكن ان يكون لولا ظروف الصراع ومواجهة الارهاب.

إن واقع الاقتصاد العراقي يرتكز أساساً على النفط والتي تشكل ايراداته النسبة الاكبر في تمويل الموازنة العامة والعمليات الارهابية تؤثر بطبيعة الحال على تصدير النفط ولاسيما أن البلاد قد تعرضت الى هجمات ارهابية عنيفة، فقد تعرض العراق الى هجمات ارهابية تمثلت

بتدمير الانابيب الناقلة للنفط وذلك منذ عام(2003) والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على القطاع النفطي، فعلى سبيل المثال تعرض الانابيب الناقلة الى ثلاث وخمسون عملية ارهابية عام(2013) والتي أثرت على تصدير النفط العراقي مما ادى الى تناقص العوائد المالية التي تنتج من تصدير النفط [1]، وعند سيطرة العصابات الارهابية على مناطق واسع من الشمال الغربي في العراق لاسيما الانبار، نينوى وصلاح الدين عام(2014) فأنها استولت على عدة حقول نفطية منها بطمة وعين زالة الذي كان ينتج بطاقة 30000 برميل يومياً، حقل حمرين 5000 برميل يومياً، حقل القيارة 7000 برميل وحقل الدجيل وعدة حقول جنوب مدينة تكريت.[2]

كما وسيطرت التنظيمات الارهابية على مصفى بيجي الذي كان يغذي العراق بنصف احتياجاته من النفط ومشتقاته وبتوقفه عن العمل اضطر العراق الى استيراد المشتقات النفطية من خارج البلاد وبواقع 300000 برميل يومياً.[3]

كما استهدفت العصابات الارهابية أنابيب نقل النفط ولاسيما الناقلة، لميناء جيهان التركي وهذا قاد الى تخفيض الكميات المصدرة للنفط الخام، فقد كانت الطاقة التصديرية لهذا الانبوب عام(2009) بواقع 470 ألف برميل يومياً اخذت الكمية المصدرة تتناقص بسبب العمليات الارهابية حتى وصل عام 2013 الى 264 ألف برميل يومياً، ثم توقف نهائيا عام(2014) [4]، فضلاً عن توقف مصفى صلاح الدين ومصفى بيجي كما ذكرنا وبطاقة انتاجية لها نسبة(37%) من طاقة تكرير النفط في البلاد. الى جانب ذلك فقد ساهمت سيطرة العصابات الارهابية على حقول النفط العراقية الى قيامها بتهريب النفط بأسعار رخيصة وصلت الى 10 – 20 دولار للبرميل ومع ذلك فقد جنى هذا التنظيم من بيع نفط العراق 50 مليون دولار شهرياً وكل ذلك قد ساهم في ضرب العمود الفقري للاقتصاد العراقي مما اثر بشكل مباشر على الحياة في العراق وازدياد مستويات الفقر وتوقف العديد من المشاريع الاقتصادية وهذا قاد الى انكماش الاقتصاد بنسبة(2.7%) في عام(2013) وازداد الامر سوءاً بعد عام(2015)، إذ وصل معدل

(12)على ميرزا، اثار اقتصادية لوضع السياسي المتغير في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015، ص 7.

(2) هيثم كريم صيوان ، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ص 3.

(3) شذى خليل ، تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي ، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية ،2019.

(4) علي ميرزا ن, مصدر سابق ، ص3.

نموه(1.20%) وذلك حسب احصاء صندوق النقد الدولي، لقد ساهمت الهجمات الارهابية بتعرض القطاع النفطي الى تعرضه لضربة كبيرة اثرت بشكل بالغ على الحياة الاقتصادية في العراق.

الامر المهم الاخر أن السياحة في العراق لها دور مفصلي في الاقتصاد العراقي لغرض الاستفادة منها لولا سيطرة العصابات الارهابية الذي اثر سلباً على الدخل السياحي والايرادات المتأتية منها والتوظيف في المرافق السياحية وتنمية الصناعات وفرص الاستثمار السياحي المحلي والاجنبي[1]، إذ ادى الارهاب لفقدان ما يقارب 4029 فرصة عمل في القطاع السياحي للمدة(2003) و(2006)، بينما في المدة(2014–2016) التي تعرض فيها العراق الى هجمات ارهابية من قبل تنظيم العصابات الارهابية ادى الى فقدان ما يقارب 4318 فرصة عمل.

كما كان للإرهاب تأثيراً مباشراً على مستوى الاستثمار الاجنبي، إذ أدى وجود العصابات الارهابية الى هروب رؤوس الاموال لعدم توفر الملاذ المناسب لتعرضها الى خطر الارهاب وهذا يعود الى تعرض البلاد الى خسائر اقتصادية كبيرة بلغت الذروة عام(2014)، ان الاستثمار الاجنبي المباشر اتجه نحو الانخفاض عام(2015) من 7752 مليون دولار الى 5911 مليون دولار عام(2016) حيث خسر العراق ما يقارب المليارين بسبب العمليات الارهابية[2]، إن من اهم حسابات المستثمر الاجنبي هو الاستقرار الامني والذي يؤثر بشكل بالغ في اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما حصل على ارض الواقع في العراق بعد كل هجمة ارهابية يتعرض لها[3]، ويشير الجدول(3) الى الدول الاكثر ارهاباً وهي:

جدول (3)ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي لعام 2020

RANK	Country	SCORE
1	افغانستان	9.592
2	العراق	8.682
3	نيجيريا	8.314
4	سوريا	7.778

[1] الهام خضير شبر ن أزمة الارهاب و مستقبل السياحة الاسباب – الاثار و سبل المواجهة ، بغداد ، 2016 ، ص 3 .

[2] جمهورية العراق ، التقرير الوطني للتنمية في العراق ،2016.

[3] مؤشر الارهاب العالمي GTI يصدر عن معهد السلام والاقتصاد IEP ، يقع مقره الرئيسي في سيدني ،يقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب.

5	الصومال	7.645
6	اليمن	7.581
7	باكستان	7.541
8	الهند	7.353
9	كونغو	7.178
10	الفلبين	7.099

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مؤشر الارهاب العالمي، لعام2020

نلاحظ من خلال تقرير الارهاب العالمي لعام(2020) أن العراق ما يزال تحت وطأة الارهاب، إذ يحتل المرتبة الثانية عالمياً رغم انه سجل انخفاضاً في الوفيات المرتبطة بالإرهاب للثلاثة اعوام الاخيرة، وهذا له تداعيات اقتصادية مازالت مستمرة، فقد نال القطاع الصناعي حصة كبيرة من الدمار الإرهابي، إذ تم توقف الاداء لأكثر من 200 منشأة من ضمنها منشآت التصنيع العسكري مع تعطيل اكثر من 50 الف مشروعاً صناعياً بسبب الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر لتأثيره على قطاعات النفط والطاقة والكهرباء والذي ينعكس سلباً على القطاع الصناعي.

كما لم يسلم القطاع الزراعي من تأثير الإرهاب فقد نال الحصة الاكبر من عمليات التدمير بسبب الإرهاب، إذ ان هذا القطاع يكون دائماً مسرح للعمليات العسكرية، إذ تقدر المساحات المتضرر جراء العمليات الإرهابية بحوالي(20) مليون دونم، كما انخفضت المحاصيل الاستراتيجية، إذ تقدر نسبة انخفاض إنتاج القمح(40%) وانخفض عدد النخيل من 13.5 مليون نخلة إلى 8 مليون نخلة مما اثر على كمية الانتاج التي انخفضت من 400 الف طن إلى 160 الف طن كما نهبت كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية، إذ استولى تنظيم العصابات الارهابية على مليون طن من الحنطة والشعير واعداد كبيرة من الثروة الحيوانية من خلال سيطرته على مناطق زراعية كان لها دور كبير في تزويد العراق بكل ما يحتاجه من مواد غذائية، كذلك اثر وقع الارهاب على كم المياه المتواجدة في البلاد والجداول والانهار والتي انخفض عددها كثيراً بسبب عمليات الهدم والتخريب التي طالت حتى السدود والخزانات ومشاريع الري للمحاصيل الزراعية.

من خلال ما تم ذكره أن الإرهاب قد أثر كثيراً على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية منها القطاعات النفطية والصناعة والزراعية والسياسة مما أدى الى زيادة نسبة التضخم والبطالة وتفاقم الفساد الاداري والمالي مما قاد إلى زيادة العجز في موازنة الدولة واعلان حالة التقشف ولسنوات

مستمرة حتى الوقت الحالي بسبب زيادة الانفاق على القوات الأمنية والتسليح، هذا فضلاً عن هدر الطاقات البشرية وهروب الكفاءات إلى خارج العراق وقتل اعداد كبيرة من الذكور الذين يشكلون غالبية القوى العاملة في المجال الاقتصادي.

شكل (1)ترتيب الدول في مؤشر الارهاب العالمي لعام 2020

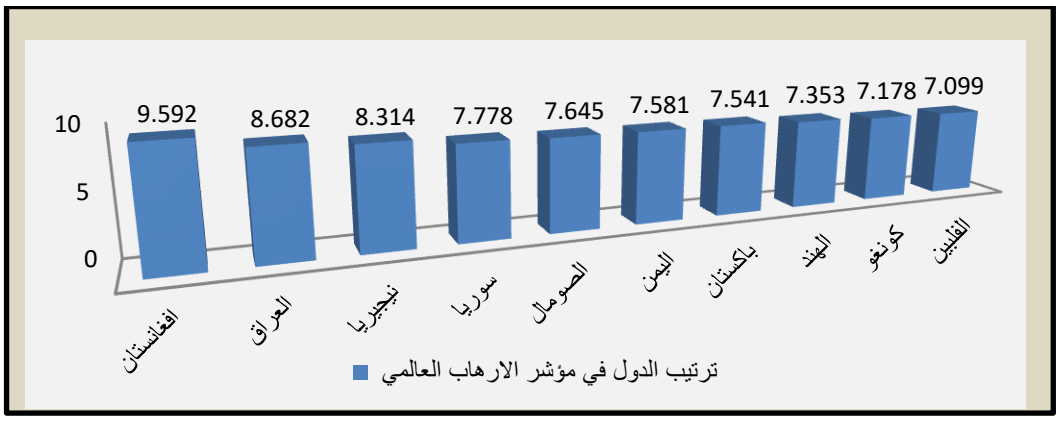

الاعتماد على البيانات الجدول (3).

ثانيا: أثر العمليات الإرهابية على النشاط الاقتصادي العراقي خلال المدة (2014-2020)

تعد نوعية ونمط العمليات الإرهابية عاملا مؤثرا في خلق بيئة طاردة للاستثمار وهروب رؤوس الأموال من العراق وتؤثر في النشاط الاقتصادي القائم في مختلف القطاعات الاقتصادية مما جعل الأثر الاقتصادي للإرهاب عظيما وكان في المرتبة الأولى عالميا في مجموعة(10) الدول الأكثر تضررا من حيث التأثير لاقتصادي للإهاب وبنسبة 18% فضلا عن ذلك كان في المرتبة الأولى عالميا في عدد ضحايا المدنيين والعسكرين الرجال والنساء والاطفال خلال المدة من (2014-2016) و بالخصوص خلال عمليات التحرير من سيطرة التنظيمات الإرهابية في المنطقة الغربية وكان عدد الشهداء وضحايا التنظيمات الإرهابية في العراق الأعلى عالميا وبنسبة تقترب من(24%) وتأتي بعده افغانستان ثم سوريا ثم بعد ذلك اليمن وقد كانت قطاعات الإسكان والطاقة والصناعة والتجارة هي القطاعات الأكثر تضررا خلال مدة احتلال العصابات الارهابية. [1] أدى دخول العصابات الارهابية الى الأراضي العراقية الى ارتفاع كبير في الانفاق العسكري خلال المدة (2014-2020) وبشكل كبير عما كان علية قبل هذه المدة وبالتأكيد ان هذا الارتفاع سيكون على حساب الانفاق في القطاعات أخرى مهمه كالصحة والتعليم والبنية التحتية والجدول (4) يوضح ذلك. وكذلك اثر الإرهاب في معدل النمو الاقتصادي حيث توضح بيانات معدل النمو الاقتصادي انه تأثر سلبا بشكل كبير بارتفاع معدلات (4.02 %) عام

[1] البنك الدولي ، اعاده الاعمار والاستثمار في العراق، ج2، واشنطن، 2018، ص VIII. 5.4

2014 الى(0.36) عام 2015 ثم ارتفعت في عام 2016 نتيجة ارتفعت أسعار النفط وعادت للانخفاض في عامي (2017 و2018) وارتفعت في عام 2019 ثم عادت للانخفاض بشكل كبير في عام 2020 نتيجة لأزمة (COVID-19) [1]

جدول رقم (4) الانفاق العسكري بالنسبة الى الانفاق العام الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2014-2020)

السنة	قيمة الانفاق(مليار دينار)	نسبة الانفاق العسكري من الانفاق العام(%)	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي(%)
2014	8070	6.7	3
2015	11210	12.5	5.4
2016	7060	8.4	3.5
2017	8780	11	4
2018	7490	8.8	3
2019	9060	9.3	3.4
2020	5822	8.3	4.1

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع www.fundforpeac.org

ثالثا: أثر الإرهاب على القطاع الزراعي تشكل العمالة الزراعية نسبة كبيرة في أربع محافظات المحافظة الأولى هي صلاح الدين بنسبة (38 %) من العمالة الكلية في المحافظة، وفي المرتبة الثانية محافظة بابل بنسبة(35%) من العمالة الكلية في المحافظة وبعدها تأتي محافظة الانبار بنسبة(31%) وفي المرتبة الرابعة محافظة القادسية بنسبة (29%) من العمالة الكلية لعام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء)[2] ان انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل عام في العراق خلال مدة احتلال العصابات الارهابية لبعض المحافظات العراقية بنسبة(15 %) وكان الانخفاض الأكبر في إنتاج الماشية التي انخفضت حوالي (35%) فأدى احتلال العصابات الارهابية الى خسائر كبيرة في القطاع الزراعي بلغت (2.4) ترليون دينار أي ما يقارب (2.1) مليار دولار أمريكي، وقد شمل هذا المبلغ خسائر المزارعين خسارة الإنتاج في أثناء الصراع والاحتلال الأمر الذي أدى الى نضوب أراس المال بالنسبة للمزارعين، فضلا عن الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة التي شملت البيوت البلاستيكية والمكائن والآلات ومعدات ونظم الري والمدخلات الزراعية وكذلك أصول الثروة الحيوانية وأشار تقرير الشبكة الإقليمية إلى تحليل الأمن الغذائي إلى أن قدرة الإنتاج الزراعي قد انخفضت بحوالي (40%) بعد الصراع، وقد بلغت

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للمدة (2014-2020).

[2] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014، ص27.

خسائر المواشي ما يصل الى(95%) في بعض المناطق. (البنك الدولي)[1], 2018، 52-53) يبين الجدول (5) ان أسعار لحم الغنم لم تتغير بشكل كبير عند المقارنة بالخضراوات أو اسعار المنتجات الأخرى لكون الانتاج في الاسواق المحلية يتأثر بالإنتاج العالمي للحوم وإنتاج المحاصيل العلفية التي تراجع إنتاجها هو الآخر بسبب مشكلة الزارعة المتمثلة بالمياه والاملاح فكان سعر الكيلو الواحد (10) الآف دينار واستمر حتى عام 2019 ارتفع الى(10.5) الف دينار ثم إلى(11) الف دينار، خلال اذ ان معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار(10%)2020 خلال المدة(2014-2020) وانخفاض الإنتاج من الدواجن من (120) الف طن في عام 2014 إلى(87) الف طن في عام 2016 ثم عاود الارتفاع في عام2017 الى (105) الف طن وفي عام 2019أنخفض حجم الإنتاج إلى(52) الف طن بسبب جائحة كورونا وتوقفت الاستيرادات للأعلاف واللقاحات من الخارج فانعكس ذلك بارتفاع المستوى العام للأسعار الى(5500) دينار للكيلو الواحد في عام 2020 بعد ان كان (3500) دينار في عام 2014 وانخفضت المساحة المزروعة في الحبوب(القمح، الشعير، الرز، الذرة) من(4.1)ملايين كم 2 في عام(2014) إلى(3.6) ملايين كم 2 في عام 2017 ثم الى (2.2) ملايين كم 2 في عام 2019 ان أسعار الحبوب لن ترتفع كثيرا لكون أسعار الحبوب تحدد في السوق العالمية (الجهاز المركزي للإحصاء)[2] اما أسعار الخضراوات فتختلف من محصول إلى أخر وكان ارتفاع المستوى العام للأسعار بلغ (181%) لمحصول البطاطا و(226 %) لمحصول الباذنجان، ان ارتفاع الأسعار بصورة عامة كان بتأثير تغير سعر الصرف.

جدول (5)أسعار بعض المواد الغذائية للمدة (2014-2020)

سنوات / محاصيل	أسعار عام 2014 دينار/كغم	أسعار عام 2015 دينار/كغم	أسعار عام 2016 دينار/كغم	أسعار عام 2017 دينار/كغم	أسعار عام 2018 دينار/كغم	أسعار عام 2019 دينار/كغم	أسعار عام 2020 دينار/كغم	نسبة الزيادة في أسعارعام 2014الى 2020
لحم الغنم	10000	10000	10000	10000	10000	10500	11000	%10
الدجاج	3500	3250	3750	4220	4500	4000	5500	%57.1
البيض	3500	4000	3750	3750	5500	5500	5000	%42.8
الطماطم	500	550	354	550	720	500	500	%0
البطاطا	220	350	300	620	740	710	640	%181.8
الباذنجان	199	200	320	490	690	720	650	%226.6

اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، للمدة (2014 - 2020)

[1] البنك الدولي، 2018، ص52-53.

[2] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2020، ص186.

المحور الثالث

التكلفة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب في الاقتصاد العراقي للمدة(2014-2020)

العراق في المرتبة الثانية بتأثره بالكلفة الاقتصادية للإرهاب حسب أحدث البيانات المتوفرة في المؤشر العالمي للإرهاب ضمن اوليات معهد الاقتصاد والسلام لعام 2019 فإن الكلفة الاقتصادية للإرهاب كانت أعلى قيمة لها في أفغانستان حيث لامست 21% من الناتج الإجمالي المحلي الافغاني ثم العراق بالمرتبة الثانية عالمياً بكلفة بلغت 3.8% و نيجيريا بـ 2.6% ثم سوريا المرتبة الرابعة حيث كلفها الارهاب1.5% من ناتجها القومي وبعدها ليبيا 1.3% من ناتجها القومي والصومال 1.2% من ناتجها القومي، وأخيرا اليمن 0.7% من ناتجها القومي.

وتحتسب الكلفة الاقتصادية للإرهاب استنادا لأربع مؤشرات (الوفيات، والإصابات، والخسائر في الممتلكات) بالإضافة لخسائر الناتج القومي ويدخل في حساب الكلفة الاقتصادية للإرهاب نفقات الحكومة على الخدمات الطبية وتراجع الإنتاج والمداخيل والآثار النفسية على متضرري الإرهاب. [1]

أولا: التكلفة الاقتصادية لظاهره الإرهاب في القطاع الزراعي العراقي للمدة (2014-2020)

اعتمدت الدولة في العراق برامج وسياسات تنموية خلال سبعينات وثمانيات القرن الماضي إلا أن هذه السياسات والبرامج لم تحقق أي هدف في تطوير الواقع المعاشي للمجتمع العراقي بسبب ما مر به العراق من ظروف غير اعتيادية مثل خوض العراق حروب وحصار دمرت كل مقومات العملية التنموية واستنزفت موارده الطبيعية المتمثلة بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة وذلك نتيجة الاستخدام المفرط وغير الرشيد للموارد والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بالإضافة الى هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية نتيجة تصدر الإنفاق العسكري على معظم الإنفاق الأخرى كما في الإنفاق الاستثماري وعندما تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 ودخل مرحلة الاحتلال الأمريكي حتى عام 2011 فقد العراق الكثير من موارده منها نتيجة سيطرة الإرهاب على مناطق واسعة من العراق عام 2014 وبالتالي انعكس ذلك على الموارد الطبيعية المتاحة من مياه وأراضي صالحة للزراعة بسبب العمليات العسكرية أدى إلى تصحر الكثير من الأراضي وانخفاض الإنتاجية الزراعية و انتشار الفساد المالي في

[1] وكالة الاقتصاد نيوز،على الموقع www.Economy-News.Net

أجهزة الدولة أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية لتحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي. [1]

ولإعادة اعمار الريف وتطوير قواه المنتجة والنهوض بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وزيادة إسهاماته في الاقتصاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي اهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة واعتبارها من الواجبات الكبرى التي يجب على الحكومة العراقية ادراج سياستها الزراعية ضمن البرنامج الحكومي ومتابعته باستمرار لكافة جوانبه التفصيلية للوصول الى الاهداف المرسومة من خلال متابعة السياسة الزراعية لما بعد 2003. [2]

وان معيار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي استخدامات كثيرة واهم هذه الاستخدامات هو قياس أداء النشاط الاقتصادي وان نمو هذا المؤشر يؤدي الى انخفاض في معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار وبذلك نجاح السياسة الاقتصادية من خلال الاستخدام الناجح للموارد الاقتصادية المتاحة [3]

جدول (6)الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2014 – 2020) (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة%
2014	5560828.4	132,687,028.6	4.19
2015	6465656.3	142,700,217.0	4.53
2016	6019561.4	162,587,533.1	3.70
2017	7459173.9	174,990,175.0	4.26
2018	7309016.0	175,335,399.6	4.16
2019	3707519.2	182,331,154.1	2.03
2020	5916172.8	193,744,445.6	3.05

اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2014 – 2020)

فان النظرة التحليلية من الجدول(6) للقطاع الزراعي في العراق يبين مدى انخفاض مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ انخفض من (4.19%) لعام 2014 الى (30.5%) لعام 2020 ذلك بسبب السياسات الاقتصادية منها السياسات الزراعية غير المناسبة

[1] سعدية هلال حسن، اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واساهمه في زيادة الإنتاج، هيئة استثمار الديوانية، https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=1261

[24] ابراهيم المشهداني، المحاصيل الصناعية هل تنهض من جديد؟، https://www.radionawa.com/Default.aspx

[3] موفق خزعل، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد:40 ، 2014 ، ص 56

ولعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المستورد وذلك بسبب سياسة الاستيراد العشوائية لعدم حماية المنتج من تلاعب بوضع شروط وقانون للمنتج المستورد.

ثانيا: التكلفة الاقتصادية لظاهره الإرهاب في القطاع الصناعي العراقي للمدة (2014-2020)

ولاستعادة عبارة (صنع في العراق) التي هي كانت العلامة العراقية الشهيرة وواحدة من أسباب مدعاة الفخر للمواطن العراقي فعندما يدور الحديث عن (المصنوع المحلي) قبل سنوات من الزمن هذا المنتج الذي افتخرنا به ونتسابق على أن يكون الأفضل دائما وبتوقف الكثير من المعامل والمؤسسات الصناعية الوطنية نتيجة الحروب العبثية والحصار أيام نظام البعث البائد وما بعدها من تعرض البلاد الى الإرهاب بعد الغزو الأمريكي عام 2003 وانتشار الفساد والتهريب أدى الى توقف أغلب المصانع والمعامل في العراق وصارت هذه العلامة في خبر كان وقد اصاب الضرر الأكبر بنية القطاع الخاص الذي برز في صناعات الادوية والسكر والاسمنت والجرارات الزراعية والزيوت والجلود والتمور أدى الى خسارة الأموال وانتشار البطالة وتراجع التنمية البشرية وغيرها من المضاعفات المدمرة لاقتصاد أي بلد إن هذا الجانب على درجة عالية من الأهمية ويشغل مساحة واسعة من الجدل والمناقشات في الكثير من الندوات والاجتماعات التي تقام بين فترة وأخرى مؤشرة الكثير من الأخطار الناجمة عن انسحاب الصناعة العراقية من السوق والتنافس واتجاه الدورة الاقتصادية الى تجارة المصنوعات الاجنبية التي كلفت الدولة الكثير من الأموال وأضرت بالعملة والموازنات وازدياد العجز الى حد خطير.

فتتكون الصناعة في العراق من التعدين والمقالع والصناعات التحويلية والكهرباء والماء الجدول(7) يبين مقدار الضرر الذي لحق بالمنشآت الصناعية من جراء عمليات التحرير ضد التنظيمات الإرهابية فكانت تكاليف التحرير مكلفة جدا للقطاع الصناعي سواء كانت في القطاع العام أم القطاع الخاص إذ نلاحظ تصاعد وتيرة العمليات العسكرية التي تضرر منها القطاع الصناعي فضلا عن التدمير من قبل العصابات الإرهابية ان عدد العمليات التي تعرض لها القطاع الصناعي ما يقارب(624) عملية الحقت الضرر بهذا القطاع سواء كان من التنظيمات الإرهابية أم من الجهد العسكري الذي يريد تحرير المنطقة من الإرهاب وقد قدر مقدار الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي(96.5 ،) تريليونات دينار عارقي خلال المدة 2014-2020 وتقدر الخسائر المالية (408) تريليون دينار عارقي في عام 2014 وتزايدت العمليات في عام 2015 حوالي(112) عملية تحرير أو عملية إرهابية ليكون مقدار الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي(3.8) تريليون وبلغت العمليات ذروتها في عام 2016 وهو عام التحرير من

التنظيمات الإرهابية وكانت منشآت بيجي أكبر المنشآت المتضررة من عمليات التحرير وقد بلغ عدد العمليات ما يقارب (281) عملية بخسائر قدرت ب (82.9)تريليون دينار وهي الأعلى في تاريخ العراق حتى أعلى من الخسائر التي تعرضت لها المنشآت الصناعية العراقية في حرب الخليج الأولى والثانية ثم بدأت وتيرة العمليات بالتنازل فكانت(76) في عام 2017 ثم (32) في عام 2018 ثم (19) عملية تحرير في عام 2019واخذت بالتراجع والانخفاض حتى وصلت إلى عملية واحدة في عام 2020 . [1]

الجدول (7) العمليات العسكرية والهجمات الإرهابية ومقدار الأضرار للقطاع الصناعي في العراق للمدة (2014-2020)

السنة	عدد الهجمات	الخسائر المالية(مليون دينار)
2014	103	48128
2015	112	38594
2016	281	829165
2017	76	29486
2018	32	18392
2019	19	967
2020	1	97
المجموع	**624**	**964832**

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق وازرة حقوق الإنسان، أثر الإرهاب على حقوق الإنسان، لعام (2009) التقرير السنوي لوازرة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون القانونية، قسم ضحايا لإرهاب 2020، ص283.

The Brookings institution, Iraq Index, Monthly reports of The Brookings institution Massachusetts Avenue, Washington, various years, 2014-2020.

وخلال ما ذكر في المحاور أعلاه وبالاستناد الى بيانات التقرير الذي عنوانه(هل سيعود المزارعون العراقيون النازحون إلى الزراعة؟) التي جمعت في عام 2020 ذكرت ان 773 أسرة معيشية كانت تعمل في الزراعة قبل عام 2014 وأجبرت على النزوح بسبب الارهاب حيث خلُصت هذه الدراسة إلى أنّ أسرة معيشية واحدة فقط تقريبًا من بين كل أربع أسر معيشية زراعية

[1] حيدر رحيم علي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2004-2020) مع إشارة خاصة لفترة احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2023، ص131.

عادت إلى مناطقها في عام 2020، أي بعد ست سنوات من دحر تنظيم العصابات الارهابية في العراق الذي قدّر بالمليارات في مناطق من العراق[1]

وان سائر الحالات التي تلي النزاعات في العراق إلى أنّ استعادة الأمن وإعادة تنشيط الأصول الزراعية والبنية التحتية هي ضرورة ملحّة للمزارعين ليتمكّنوا من استئناف أنشطتهم الزراعية لتكون العودة مستدامة من دون تحسين الظروف المحلية في المناطق التي هرب منها السكان وعند التركّيز على اهم المحافظات وهي الأنبار وبابل وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين مثلت حوالي ثلثي إجمالي المساحات المزروعة بالمحاصيل في البلاد وتنتج النسبة الأعلى من القمح فيها فالدمار الهائل الذي لحق بأصول المزارع وصعوبة الوصول إلى التمويل والخدمات الإنتاجية في الأسواق فيها من العوامل الرئيسية تحول دون عودة الأسر المعيشية واستعادة سبل عيشها الزراعية بالإضافة إلى المخاوف الأمنية و فقدت الأسر المعيشية الزراعية أصولها الزراعية ومن الممكن ان تكون قادرة على استئناف الزراعة في حال توفرت لها قروض معقولة الكلفة وبرامج لتنمية القدرات وسيتمكن عدد أكبر بكثير من المزارعين من القيام بذلك إذا كانت لديهم الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية وهناك عوامل أخرى تؤثر في توقعات استئناف الأنشطة الزراعية مثل العمر وتأثر السوق بالموجة العارمة من الأغذية المستوردة التي اعتمد عليها سكان العراق في الفترة التي تلت الإرهاب .

اما بخصوص القطاع الصناعي فكان العراق المتضرر الاكبر من تدني اسعار النفط لاعتماد اقتصاده على النفط كمصدر وحيد للإيرادات فكانت التكلفة متزايدة جدا بسبب تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي عامة وقطاع الصناعة بصورة خاصة ولتدمير المنشآت الصناعية ومراكز الابحاث ومستلزمات الانتاج التي تعرضت في غالبيتها للنهب والسلب والتخريب واستهداف الكفاءات والخبرات العلمية العراقية من العلماء والباحثين ورجال الاعمال الوطنيين والمستثمرين بالقتل والتهديد والتهجير والاقصاء كذلك الاعتداءات المتكررة من قبل دول الجوار بما فيها تركيا والسعودية والكويت مستغلة الظروف الامنية التي يمر بها البلد لتعتدي على الثروات العراقية وخاصة النفط والغاز والمياه ودخول العراق في معارك ضد الارهاب مع هيكلة معظم المصانع الى جنب السوق المفتوحة والتنافس مع السلع الاجنبية بالإضافة الى قلة الانتاج الوطني الزراعي وما يتبعه من اثر على المواد الغذائية الاساسية التي تدخل في الصناعة وكذلك

---

[29] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://www.fao.org/newsroom/detail/iraq-safety-credit-and-opportunities-are-all-key-for-displaced-farmers-to-return-home/ar

عدم الجدية بوضع خطط للنهوض بالواقع الصناعي ودخول البضائع الى السوق العراقي من عدة منافذ ولا ننسى الخراب في البنى التحتية والنهب الذي تعرضت له المصانع مع هجرة معظم العقول العراقية والكفاءات الى الدول العربية والغربية بلا شك كانت من الاسباب او العوامل التي دعت الى تدهور الصناعة في العراقية .وإذا ما أردنا ان ننهض بالقطاع الصناعي بصورة جدية وأكثر فاعلية مع مواكبة التطور الهائل في عصرنا في هذا القطاع فيجب ان تأخذ الدولة بعين الاعتبار القيمة الحقيقية للمنتج المحلي ودور الصناعة في تسيير حركة البلاد نحو الامام من خلال وضع الخطط الكفيلة لهذا الغرض وكذلك من خلال تظافر الجهود المخلصة لمختلف ابناء الشعب العراقي وخاصة اصحاب المهارات والكفاءات والأكاديميين والباحثين والمشرعين والقانونيين لصياغة مشروع وطني ووضع خطط تنمية مستدامة تهدف لأحياء هذا القطاع الحيوي والاقتصادي.

الاستنتاجات:

1- اثرت العمليات الارهابية في زعزعة الأمن والاستقرار الذي قد يكون فني وقت قصير في حين ان عملية استعادة الثقة الوضع الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي يستغرق وقتا طويلا مما ينعكس على الاثار التتابعية التي وتحتاج وضع خطط استراتيجية خلال الأمد المتوسط او الطويل لغرض معالجتها كما في حلات هجرة رجال الاعمال وهروب رؤوس الأموال وهجرة الكفاءات العلمية العراقية الى الخارج.

2- أثر احتلال القاعدة والتنظيمات الإرهابية خلال (2004–2020) بشكل كبير جدا في البنى التحتية في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال التدمير الذي لحق بها من جراء العمليات التخريبية التي كلفت الدولة مبالغ مالية ضخمة سواء على الدولة ام على قطاعات الاعمال واثرت سلبا في رفع القدرة التنافسية في العراق مما جعله سوقا لتصريف المنتجات المستوردة من الخارج.

3- يمثل الإرهاب تحديا كبيرا في مجال تقديم الخدمات الأساسية بسبب الاستثمارات المحدودة في البنى التحتية حيث ان كثير من المشروعات إعادة الاعمار في العراق واجهت العديد من العوائق الأمنية التي أدت الى تأخير بعض المشروعات وإلغاء بعضها وتحويلها الى المجال الأمني.

4- يعتبر العراق من الدول الأكثر تضررا من الإرهاب خاصة خلال الأعوام (2014-2015) مما أدى الى ارتفاع التكاليف الاقتصادية للإرهاب في العراق الى اكثر من ثلاث اضعافها فبعد ان كان بالترتيب الثامن عالميا اصبح بالترتيب الثالث عالميا.

5- أن جرائم الإرهاب لها آثار سالبة على المجتمع من الناحية الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك تفشي العنف وانتهاك حقوق الانسان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة نتيجة إعاقة التنمية في المجتمع.

6- الإرهاب يفكك العلاقة التشابكية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يقوض النمو وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

7- أسهمت الحروب المتعددة في العراق باختلالات هيكلية عميقة خلقت فجوة كبيرة بين نمو السكان ونمو الناتج مما ولد بطالة عالية كانت رافدا للإرهاب.

التوصيات:

1- دعم القطاع الزراعي من قبل الدولة بوضع سياسات زراعية دقيقة وفتح الباب امام الاستثمارات المحلية والاجنبية للعمل على تنمية القطاع الزراعي.

2- مكافحة ظاهرة الفساد المالي والاداري للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

3- زيادة نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الزراعي عن النفقات العامة مما ينسجم مع اهمية القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي.

4- العمل على إزالة اثار العمليات الإرهابية على جميع القطاعات الاقتصادية ورفع قدرة الاقتصاد العراقي وخصوصا القطاع الخاص وجعلة قادر على المنافسة وتجاوز الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها بسبب العمليات الإرهابية.

5- ان تدهور مؤشر الاستقرار السياسي سيزيد من تدهور صافي عجز الموازنة وزيادة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري لذا ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار حجم الانفاق الاستثماري وإعطاء الأولوية لمشاريع البنى التحتية التي تخلق بيئة مؤاتيه للاستثمار.

6- العدالة بين طبقات المجتمع كافة، ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة وهي تعتبر من مخلفات الحرمان الاقتصادي وتداعيات القهر الاجتماعي المتواصل.

7- المساواة في توزيع الثروة وموارد التنمية وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للمواطن وعلى نحو متوازن تجعله يمتلك القدرة على العطاء والبناء والابتعاد عن السلوك والاعمال العدوانية

الملازمة لظاهرة الإرهاب وبالشكل الذي يخلق الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة من جهة والمواطن وافراد المجتمع من جهة أخرى.

8- من الضروري تخصيص دعم مالي للقطاعات المتضررة ومنها القطاع الصناعي والزراعي وذلك من خلال تقديم قروض دون فائدة لتشجعها وتفعيل القوانين المعطلة التي تحمي هذه القطاعات

9- وضع إطار قانوني للعمل الصناعي وتنظيمه وسن التشريعات والقوانين الكفيلة بدعمه ابتداء من العمالة وانتهاء بالمخرجات النهائية وتوفير البنى التحتية ومستلزمات الإنتاج الحديثة والإسراع في عمليات إعادة الإعمار وتذليل الصعوبات القائمة.

المصادر

1- Toby Archer, International terrorism and Finland, The Finnish Institute of International Affairs, Finland, 2004.

2- مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة، قرار رقم 1566 الصادر في تشرين الاول/اكتوبر/2004

3- قانون مكافحة الارهاب العراقي، رقم 13, المادة1, لسنة2005.

4- عبد المجيد مبلغي واخرون، الارهاب تعريفة واليات مكافحته، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط1, بيروت, 2015.

5- علي جاسم محمد التميمي، الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 56, 2023.

6- عبد الرحمن عبد الله احمد، الازمات العالمية دار الكتاب العربي، بيروت,2001)

7- عبد العزيز احمدا لدسوقي، أثر الإرهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت،1999.

8- محمد صابر زاهد، ويلات العنف، بيروت، دار المجتمع، 2000.

9- محمد فريد غلاب، ظاهرة الإرهاب، دار الحكمة، بيروت، 1998.

10- على ميرزا، اثار اقتصادية لوضع السياسي المتغير في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015

11- هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.

12- شذى خليل، تداعيات الارهاب على الاقتصاد العراقي، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية ،2019.

13- الهام خضير شبر ن أزمة الارهاب ومستقبل السياحة الاسباب – الاثار وسبل المواجهة، بغداد، 2016.

14- جمهورية العراق، التقرير الوطني للتنمية في العراق ،2016.

15- مؤشر الارهاب العالمي GTI يصدر عن معهد السلام والاقتصاد IEP، يقع مقره الرئيسي في سيدني، يقيس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للإرهاب.

16- البنك الدولي، اعاده الاعمار والاستثمار في العراق، ج2، واشنطن، 2018.

17- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للمدة.(2014-2020) .

18- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للأعوام 2014،2020.

19- وكالة الاقتصاد نيوز،على الموقع www.Economy-News.Net.

20- سعدية هلال حسن، اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي واساهمه في زيادة الإنتاج، هيئة استثمار الديوانية، https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=1261

21- ابراهيم المشهداني، المحاصيل الصناعية هل تنهض من جديد؟، https://www.radionawa.com/Default.aspx

22- موفق خزعل، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد:40، 2014.

23- حيدر رحيم علي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب في العراق للمدة (2004-2020) مع إشارة خاصة لفترة احتلال تنظيم داعش لبعض المحافظات العراقية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2023.

24- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://www.fao.org/newsroom/detail/iraq-safety-credit-and-opportunities-are-all-key-for-displaced-farmers-to-return-home/ar